# Problems and reasons for the distance of correctional institutions About joining the right programs (Analytical study)

Amer Ali Hadi
Alklabya68@gmail.com
Prof. Ammar Saleem Al-Alwani, (Phd.)
Art.ammar.saleem@uobabylon.edu.iq
University of Babylon/College of Arts/Department of Sociology

**DOI:** https://doi.org/10.31973/aj.v3i142.3841

## Abstract

With the development and change of societies, the problems increased and became complicated in a way that led to the need to organize social services, under the supervision of private authorities, to help the needy and achieve the goals of social development. Poor provision of rehabilitation programs or due to the large number of inmates inside the correctional institutions, as well as their personal problems. Therefore, some correctional institutions often tried to identify the problems that inmates suffer according to their own rehabilitation and correctional programs. Which constitutes an obstacle to improving the behavior of inmates due to these and other reasons.

**Keywords**: problems, causes, inmates, correctional institutions, rehabilitation programs.

# المشكلات والأسباب ابتعاد نزلاء المؤسسات الاصلاحية عن الالتحاق بالبرامج التأهيلية (دراسة تحليلية نظرية)

**الباحث: أمير علي هادي**
**جامعة بابل/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع**

**أ.د. عمار سليم عبد حمزة العلواني**
**جامعة بابل/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع**

**(مُلَخَّصُ البَحث)**

مع تطور المجتمعات وتغيرها زادت المشكلات وتعقدت بصورة أدت إلى ضرورة تنظيم الخدمات الاجتماعية، وبإشراف الجهات الخاصة لمساعدة المحتاجين وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، وفي ضوء هذا عانى الكثير من نزلاء المؤسسات الإصلاحية العديد من المشكلات، ولعل من أبرزها تلك المشكلات خاصة بالمؤسسات الإصلاحية الناتجة من سوء أو ضعف تقديم البرامج التأهيلية أو بسبب كثرة النزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية، فضلاً عن المشكلات الشخصية الخاصة بهم، لذلك حاولت بعض المؤسسات الإصلاحية في

الغالب تحديد المشكلات التي يعاني منها النزلاء وفق برامج تأهيلية وإصلاحية خاصة بهم. الأمر الذي يشكل عائق أمام تحسين سلوكيات النزلاء نتيجة لهذه الأسباب وغيرها.

**الكلمات المفتاحية:** المشكلات، الأسباب، النزلاء، المؤسسات الإصلاحية، البرامج التأهيلية.

**المقدمة**

إن الاهتمام والعناية بمشكلات النزلاء لم تكن ولدية الصدفة، بل جاء بعد جهد كبير وفاعل، لأن الكثير من الدراسات بينت أن النزلاء حقوق وواجبات، ولديهم مشكلات مرتبة بوجودهم في المؤسسات الإصلاحية، إضافة إلى مشكلات أو احتجاجات لأسرتهم، لذلك فأن هذه البحث يعني البحث في المشكلات التي تعيق النزلاء من الالتحاق بالبرامج التأهيلية في المؤسسات الإصلاحية، بالإضافة إلى المشكلات التي تعويقهم بعد الإفراج عنهم من المؤسسات الإصلاحية .

وفي ضوء ما تقدم فأن هذا البحث يتناول ثلاثة مباحث وهي: المبحث الأول عناصر الدراسة الأساسية وشمل (موضوع، وأهمية وأهداف الدراسة)، أما المبحث الثاني: يختص بالمشكلات والأسباب ابتعاد نزلاء المؤسسات الاصلاحية عن الالتحاق بالبرامج التأهيلية وشمل (المشكلات ذات العلاقة بالمؤسسات الإصلاحية، والمشكلات ذات العلاقة بالمجرم، والمشكلات ذات العلاقة بالمجتمع)، أما المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

**المبحث الأول: عناصر البحث الأساسية**

أولاً: **موضوع الدراسة:**

يرتكز موضوع الدراسة على التساؤل التالي: ما هي أهم المشكلات والأسباب التي تؤدي الى ابتعاد نزلاء المؤسسات الاصلاحية عن الالتحاق بالبرامج التأهيلية؟

ثانيًا: **أهمية البحث:**

لا شك أن تطور العلوم الاجتماعية والإنسانية ساعد كثيرًا على ابتكار الأساليب العلمية المناسبة للتعامل مع المشكلات والأسباب ابتعاد النزلاء عن الالتحاق بالبرامج التأهيلية، ومن تلك المشكلات ما يتعلق بالنزلاء وأسرهم، أو المشكلات التي تتعلق بالمؤسسات الإصلاحية، وذلك بهدف علاجها أو التقليل من نتائجها وعواقبها السلبية، الأمر الذي قد يترتب عليه عدم التحاق النزلاء بالبرامج التأهيل بهدف إعادة دمجهم للمجتمع من جديد، ومن خلال ما تقدم فأن أهمية البحث تتمحور بالنقاط الآتية:

١. العمل على وضح البرامج التأهيلية داخل المؤسسات لمساعدة النزلاء على تعديل مسار حياتهم اليومية.

٢. تذليل المشكلات والعقبات التي تعاني منها أسر النزلاء بصفة عامة والنزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية وخارجها بصفة خاصة في تقديم الخدمات اللازمة لهم.
٣. مساعدة النزلاء المفرج عنهم ليعود أفرادًا صالحين ونافعين في المجتمع.
٤. تحسين بيئة النزلاء المفرج عنهم من خلال تقديم البرامج الرعاية اللاحقة لهم، إلا أن هذا العمل يكون تحت إشراف الباحث الاجتماعي أو من ينوب عن أحد موظفي المؤسسات الإصلاحية.

ثالثًا: **أهداف البحث:**

١. التعرف على بعض المفاهيم الهامة المرتبطة بالمشكلات الشخصية.
٢. التعرف على أهم المشكلات التي يتعرض لها النزلاء في المؤسسات الإصلاحية.
٣. التعرف على طبيعة المشكلات التي تعاني منها أسر النزلاء.

رابعًا: **مفاهيم البحث**

١. المشكلات: تعرف المشكلات: بأنها عبارة عن عقبة أو مجموعة عقبات تحول بين الظاهرة الاجتماعية وبين أدائها لوظائفها الاجتماعية الأساسية[١].

كما تعرف المشكلات: بأنها موقف أو حادث يواجه الفرد وتعجز قدراته عن مواجهتها مما يعوق أدائه لبعض وظائفه الاجتماعية[٢].

٢. الأسباب: هي كل ما ينشأ عنه أثر أو أية حركة أو تغيير أو الحالة التي تسبق بالضرورة أية حالة[٣].
٣. النزيل: هو الفرد الذي يعد نفسه خارجًا أو مجرما انتهك القانون الجنائي أو هو كل كائن إنساني اجتماعي عادي يعيش في مجتمع مهزوم ومفكك[٤].

في حين عرف النزيل أيضًا: هو الفرد الذي سلبت حريته بقصد تعويقه ومنعه من التصرف بنفسهن أو هو كل شخص صدر بحقه حكم نافذ يقضي بحبسه[٥].

٤. المؤسسات الإصلاحية: هي مجموعة الأحكام والقوانين الثابتة في تحديد سلوك الأفراد الذين ارتكبوا جرائم ضد المجتمع، بهدف إعادة اندماجهم في الواقع الاجتماعي الجديد وتكوين علاقات اجتماعية جديدة في المجتمع[٦].

كما عرفت المؤسسات الإصلاحية: هي المكان المخصص لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية وإعداد الأفراد المنحرفين للتكيف والاندماج في الحياة العامة داخل المجتمع [٧].

وتعرف المؤسسات الاصلاحية إجرائيًا :هي كل مؤسسة تختص في علاج وإصلاح وتأهيل المنحرفين الذي ارتكبوا جرائم ضد أنظمة المجتمع القانونية والتشريعية، أو هي مكان تحفظ أفرادًا منحرفين ارتكبوا جرائم اتجاه الآخرين بهدف إصلاحهم وتأهليهم إلى جانب تطبيق العقوبة بحقهم.

٥. البرامج التأهيلية: هي مجموعة من الأنشطة التي يتم توجيهها للنزلاء بالمؤسسات الإصلاحية بهدف إحداث تغيير في اتجاهاتهم وشخصيتهم ونظرتهم لقواعد الضبط الاجتماعي السائدة في المجتمع، وذلك للنهوض بمستواهم المعرفي والقيمي والمهني[٨]،

فيما عرفت أيضًا بأنها مجموعة من القواعد والخطط المتناسقة منها ما يتعلق بالتأهيل الصحي والاجتماعي والمهني، وذلك على أساس خطة موضوعة وفقًا لسمات شخصية النزلاء، وعلى أساس من التشخيص الدقيق لحالة النزلاء، غير أن هذه القواعد تتم بالتعاون بين فريق عمل مكون من عدة باحثين اجتماعيين ونفسيين وأطباء، وذلك بهدف مساعدة النزلاء على الاندماج في المجتمع الذي يعيش فيه وطبقًا لاحتياجات المجتمع[٩].

**المبحث الثاني: أهم المشكلات والأسباب ابتعاد نزلاء المؤسسات الاصلاحية**

عن الالتحاق بالبرامج التأهيلية

أولاً: **مشكلات ذات العلاقة بالبرامج الإصلاحية (المؤسسات الإصلاحية)**

١) ضعف البرامج التأهيلية وعدم ملائمتها للواقع: توصلت الكثير من الدراسات في علم الإجرام والعقاب أن أول عائق تواجه البرامج التأهيلية في المؤسسات الإصلاحية تتمثل في ضعف برامجها الإصلاحية وعدم ملائمها للواقع، ويرجع ضعف هذه البرامج إلى كونها لا تأخذ بعين الاعتبار بعض الاختلافات والفروق االموجود لدى المؤسسات الإصلاحية، بالإضافة إلى أن المناهج المقرر بها في المؤسسات الإصلاحية لا تحدد الحاجات والمشكلات التي تشغل فكر النزلاء لتستخدم كمدخل في العملية الإصلاحية، حيث أن عدم ملاءمة البرامج التأهيلية المتاحة لرغبات وقدرات ومهارات النزلاء تؤدي الى عدم استفاد النزلاء من البرامج المتاحة لهم، وحتى إذا لزم الأمر ممارسة عملية الضغط لأجل الانخراط في البرامج لا تسهم في إمكانية إصلاحه وإعادة للمجتمع شخص جيد[١٠].

٢) افتقار بعض المؤسسات إلى العدد الكافي من الباحثين الاجتماعين والنفسيين والفنين والإداريين حيث إن هذا النقص يشكل مجرد عثرة إمام تطبيق البرنامج الإصلاحي. بالإضافة إلى عدم كفاية وكفاءة البرامج في أعداد النزلاء إعدادًا سواء أكان مهنيًا او تعليميًا او دينيًا.

٣) إن جميع برامج التأهيل والإصلاح ترتكز على هدف واحد ليس له ارتباط وثيق بالمجتمع، ومن ثم لا يجد النزيل فرصة للانخراط في جميع فرص العمل المتاحة أمامه بعد خروجه من السجن، ويعد ذلك أمرًا خطيرًا حيث يترتب على ذلك ضياع كل الجهود التي بذلت والامكانيات التي حثت في تنفيذ تل البرامج[١١].

٤) نقص الامكانات المادية رغم ما يخصص للمؤسسات الإصلاحية من ميزانية فهي تعاني من النقص التمويل في أغلب المجتمعات وهو ما يحول دون توفير المناخ المناسب لعملية تطبيق هذه البرامج. فضلاً عن عدم توفر قاعات خاصة لتطبيق هذه البرامج، فكل ما يوجد من بنايات داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية لم يوضع لغرض الإصلاح والتأهيل بل لغرض العقوبة والحبس[١٢].

٥) عدم الزام البرامج داخل المؤسسات الإصلاحية حيث أنها مبنية على رغبة النزلاء التي ينظر لها في الكثير من الأحوال على أنها ترفيهية أو عدول عنها لما ترتبط به من تجارب وذكرات قاسية أثناء ارتكابه الفعل الإجرامي.

٦) عدم استمرارية تطبيق البرامج التأهيلية بعد الأفراد عن النزلاء خاصة المحكوم عليهم بالمدة القصيرة ومن ثم تفقد هذه البرامج العملية أثرها وأهدافها، فضلاً عن غياب التنسيق بين مؤسسات الإصلاح والمؤسسات الأخرى بدء" بالأسرة وانتهاء" بمؤسسات المجتمع الأخرى أن عملية الإصلاح بأمس الحاجة إلى تعاون هذه المؤسسات وبكل أشكالها[١٣].

٧) ضيق حجم المؤسسة الإصلاحية وعدم قدرتها في استيعاب عدد النزلاء مما يؤثر سلباً في العملية الإصلاحية، وتأثير اكتظاظ السجون في برامج الإصلاح والتأهيل مما يجعل بعض نزلاء المؤسسة لا ينخرطون في هذه البرامج المقدمة لهم وهذا بدوره يعرقل عملية الإصلاح ويترتب على هذه الظاهرة حدوث تلوث بيئي مما يؤدي إلى إصابة النزلاء بأمراض الجهاز التنفسي، فضلًا عن تدني مستوى النظافة بسبب عدم القدرة على تلبية احتياجات النزلاء من النظافة، الأمر الذي يساعد على انتهاك الحياة الخاصة للنزلاء، ويصبح كل النزلاء يرون بعضهم البعض، وكل نزيل يستطيع أن يتدخل في شؤون الآخرين بسبب الاكتظاظ والعيش مع العشرات مع النزلاء داخل القاعات أو الأجنة[١٢، ص٥٨٣].

ثانيًا: مشكلات ذات العلاقة بالمجرم داخل المؤسسة الإصلاحية

**١) مشكلات ذاتية وتتمثل هذه المشكلات فيما يلي:**

١- هناك بعض المجرمين الذين يعانون من أمراض نفسية أو عقلية، حيث أن هذه الامراض قد تشعر النزلاء بالقلق والخوف، الأمر الذي قد يساعد على خلق ضغوط نفسية تدفعهم تجاه ممارسة السلوك الإجرامي مما ينعكس على نفسهم بالحقد والكراهية للسطلة في المؤسسة والمجتمع، حيث يرى بعض علماء علم الإجرام أن عملية الإصلاح تعتمد على عناصر (الادراك، والاختيار، والتمييز، والإرادة)، إذ من الصعب أن يخضع هذا النمط من المجرمين إلى برنامج إصلاحي وهم غير مدركين لما يتعرضوا له من نشاطات داخل المؤسسة الإصلاحية، فضلاً عن تدني نظر المجتمع إلى النزلاء مع شيء من الحذر

والابتعاد عنه، مما يعكس في نفسه مشاعر السخط على الآخرين. بالإضافة إلى الشعور بالابتعاد عن الحياة البشرية متصلاً بالشعور بالرحمان من ظروف التفاعل[١٤]. فقد أثبتت الدراسات في علم النفس أن العوامل النفسية والانفعالية التي تتمثل بضعف الثقة بالنفس أو القلق أو الاضطراب النفسي والاختلال في التوازن النفسي، إضافة إلى الغضب والتمرد على سلطة القائمين على المؤسسات الإصلاحية من جهة، وعلى سلطة الوالدين من جهة أخرى كلها تودي إلى حدث صراعات مؤثرة على شخصية المجرمين مما ينعكس هذا الأمر الى ممارسة السلوك الإجرامي[١٥]. ومن ناحية أخرى أكد علماء الإجرام أن ارتكاب المجرمين السلوك الاجرامي يرجع إلى وجود عقدة نفسيه تكونت لديهم منذ الصغر وأثناء مرحلة المراهقة، حيث أنهم جعلوا من السلوك الإجرامي هدفًا غير واقعي من صنع خيالهم نتيجة للعلاقة بين النفس والجريمة، فأن هذا الأمر تحول على واقع السلوك النفسي لدى المجرمين[١٦].

٢- هناك بعض المجرمين الذين يعانون من أمراض جسمية وصحية ذات الأصل النفسي مثل ارتفاع ضغط الدم ومرض السكر والأزمات القلبية كلها تؤدي إلى حدوث قلق وتزيد من مشاعر الاكتئاب والحساسية الزائدة واضطراب النوم واضطراب الأكل هذا كله يساعد على عدم الاتصال والتواصل التفاعل النزلاء للبرامج المؤسسات الإصلاحية فضلاً عن أن هناك نمط من النزلاء يعانون من ضعف قدراتهم كأن يكونوا ضعيفي الفهم والاستيعاب مما يشكل صعوبة في استيعابهم لهذه البرامج مما يشكل معوق لتطبيق هذه البرامج العلاجية[١٧]. وقد توصلت الكثير من الدراسات أن من أهم المشكلات الجسمية والصحية تعد من أهم العناصر المؤثر في تكون الأمر مما ينعكس هذا كله على حدوث نقص عام في الحيوية وفقدان قدرة النزلاء على بذل الجهد والعمل المناسب سواء في العمل او ممارسة الرياضة، ومثل هذه الأمراض هي سوء التغذية أو فقر الدم أو تضخم اللوزتين واضطراب بعض أجهزة الجسم وغيرها من الأمراض التي تؤثر على صحة النزلاء والتي تجعلهم غير قادرين على مواصل العمل[١٨].

٣- هناك مجموعة من المجرمين الذين اعتادوا على الجريمة واتخذوا من الجريمة منهجا لحياتهم العامة وسبيلا لمعيشتهم لذا فان هذا النمط من المجرمين يشكلون عائقا في تنفيذ عملية الإصلاح حيث أن هؤلاء يمكن أن نشبههم كالكرة المطاط لا ينفع معها الضرب، إذ سرعان ما ترجع إلى وضعها الاعتيادي، أن هذا النمط من المجرمين لا ينفع معهم الدخول ضمن المنخرطين بالبرنامج العلاجي الإصلاحي، كما هو الحال بالنسبة للمجرمين المحترفين أن هذا النمط يشكل عبئًا كبيرًا على المؤسسة الإصلاحية ويتطلب الأمر إلى عزلهم في مجاميع خاصة يخضعون إلى برامج خاصة معدة لمعالجة هؤلاء

المجرمين، وقد يكون البعض من المجرمين من اعتادوا على المسكرات أو المخدرات ووصل بهم الحال إلى الإدمان، إذ أن أمثال هؤلاء يتطلب البرنامج الإصلاحي ضرورة معالجة حالة الإدمان هذه وإعطائها الأولوية قبل إخضاعهم إلى برنامج إصلاحي أسوة بالمجرمين الذين لم يسبق أن تناولوا مثل هذه المخدرات[١٩].

**٢) مشكلات بيئية داخل السجن: تتمثل هذه المشكلات فيما يلي[٢٠]:**

١- النظرة السلبية من قبل النزلاء للعاملين في المؤسسات الإصلاحية، باعتبارهم من المساهمين في فقدان النزلاء لحريتهم والمحددين لنطاق تصرفاتهم.

٢- التعامل غير المريح والغير القانوني من قبل المشرفين المهنين على البرامج التأهيلية، حيث يشعر النزلاء أن النظرة إليهم كسجناء فقط لا كمتدربين ينتظر لهم مستقبل انتاجي ومنهي مريح وقانوني.

**٣) مشكلات بيئة خارج المؤسسة:**

١- مشكلات أسر النزلاء: أكدت الدراسات أن التنشئة الاجتماعية المغلوطة أو الخاطئة للأسرة تعد من أكبر الدوافع للانحرافات السلوكية، إذ أظهر كثير من الدراسات إن الاشخاص الذين يأتون سلوكيات منحرفة غالبا ما تكون تنشئتهم مضطربة في الطفولة متسمة بسوء المعاملة ومشحونة بالكراهية وفقدان التجانس بين افرادها، غير إن العامل الحاسم في السلوك الإجرامي هو الاضطرابات النفسية الجنسية، وقد يتصل البعض منها بالتخلف العقلي وضعف المقاومة النفسية وتهافت الانا العليا وسوء التربية والاحتقار ويرجع ذلك كله الى إطار مرجعي من القيم الاجتماعية والاخلاقية والدينية[٢١].

وهناك دراسات تؤكد على أن التصدع الذي يصيب الأسرة والتفكك الاجتماعي الأثر الكبير على نفسية المجرمين، بحيث أن غياب أحد الأبوين أو كلاهما بسبب طلاق أو وفاة أو الهجر أو السجن، حيث يأخذ التفكك إقامة الأبناء مع زوجة الأب أو زوج الأم، ولاسيماً فقدان المراهقين الحب والحنان من والدين والذي يؤدي بهم إلى البحث عما فقدوه من الأسرة إلى الهروب من تلك الأجواء والبحث عن أجواء بديلة يؤدي بها إلى السلوك الإجرامي[٢٢]. في حين أشارت بعض الدراسات في علم الإجرام والاجتماع أن بعد دخول أحد الزوجين السجن، فأن هذا الأمر قد يساعد على حصول التفكك أو الهجر أو حدوث خلافات بين أفراد الأسرة أثناء فترة العقوبة، مما ينعكس بدوره على البحث عن طرق بديلة تؤدي الى السلوك الإجرامي، كما أكدت هذه الدراسات على أن مشكلة زيادة احتياجات الأسرة تبعًا لزيادة عدد أفرادها، فحجم الأسرة يعد من المشكلات المؤثرة في قدرة الأسرة على أداء وظائفها المختلفة وصعوبة تحقيق عملية الضبط الاجتماعي خصوصًا عندما تكون الأسرة كبيرة العدد[١٤، ص٣٧-٣٧]، وهناك دراسات تؤكد على أن التصدع الذي يصيب الأسرة

والتفكك الاجتماعي الأثر الكبير على نفسية المجرمين، بحيث أن غياب أحد الأبوين أو كلاهما بسبب طلاق أو وفاة أو الهجر أو السجن، حيث يأخذ التفكك إقامة الأبناء مع زوجة الأب أو زوج الأم، ولاسيماً فقدان المراهقة الحب والحنان من والديها والذي يؤدي بهم إلى البحث عما فقدوه من الأسرة إلى الهروب من تلك الأجواء والبحث عن أجواء بديلة يؤدي بها إلى السلوك المنحرف[٢٢، ص٢٥٦].

ومن المشكلات التي قد تواجه أسر النزلاء اثناء فترة العقوبة، مشكلة الطلاق، وقد أظهرت بعض الدراسات المتعلقة بأسر النزلاء وجود هذه المشكلة، فالطلاق يؤدي إلى تهجير أفراد الأسرة مما ينعكس هذا الأمر إلى عدم العناية والاهتمام بهم، فيلاحظ الأفراد الذين ينفصلون عن الوالدين يؤدي الى حدوث خلل واضطراب واضح في تركيبة البناء الأسري، الأمر سوف يؤدي في نهاية إلى زيادة نسبة حدوث الجريمة والقتل والسرقة والاغتصاب على الآخرين، فضلاً عن تشردهم وزيادة احتمالية حدوث مشاكل في المجتمع فتكثر الجرائم ويزيد مستوى الانحراف، إضافة إلى تدني التحصيل العلمي وإصابة الأطفال بالأمراض النفسية التي تؤثر في تنشئتهم السليمة في المجتمع[٢٣]. وفي هذا المجال أظهرت نتائج دراسة (هلال) المطبقة على مجموعة من النزلاء في سجن الزقازيق بمصر وجود سلوك إجرامي لدى الأولاد بعد دخول الآباء للسجن، ومن صور هذا السلوك تعاطي الأولاد للمخدرات بنسبة (٢٧,٧٨%) ثم جاء الهروب من المنزل باستمرار بنسبة (١٦,٦٧%)، وأخيرًا إثارة المشاكل مع الأبناء والأسرة بنسبة (١١,١١%)[١٤، ص٣٩].

٢- نوع السكن والإجرام: كشفت الدراسات أنها هناك علاقة وثيقة بين البيئة الخارجية للنزلاء والسلوك الإجرامي، فقد أشارت هذه الدراسات أن السبب الرئيس في تفاقهم السلوك الإجرامي في الأحياء المتخلفة هو ضيق الموارد الاقتصادية والعوز المادي والبطالة ونقص فرص العمل وقلة الأجر وعدم قدرة الأسرة على إعالة نفسها يدفعهم إلى اعتماد على المعونة والصدقة، وهذه الظروف تؤدي للنزلاء وتحفزهم على ممارسة السلوك الإجرامي[٢٤].

وقد أتببت الدراسات أن الفقر لا يكون المصدر الرئيسي والأول لممارسة السلوك الإجرامي بل تعد بيئة العمل ونوع المهنة التي يزاولها المجرمين من العوامل التي تؤثرًا تأثيرًا كثيرًا في ظاهرة الإجرام، وقد يكون ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وترجع الطريقة غير المباشرة إلى أن عمل النزيل هو الذي يحدد مستواه الاقتصادي وعليه يتوقف مقدار الدخل الفردي، فإذا كان هذا الدخل منخفضًا أو فاجأته أزمة اقتصادية قلت من قيمته، أو انعدم هذا الدخل بسبب البطالة، أثر ذلك على في سلوك الشخص وربما دفعه إلى الإجرام، وهكذا يعد

العمل المصدر الرئيس الذي تمر منه بعض العوامل الدافعة إلى الإجرام مثل الركود الاقتصادي والتحضر السريع والهجرة وعدم الاستقرار[٢٥].

إنّ بعض الاقتصاديين يربط بين الجريمة والفقر باعتباره سبب من اسباب السلوك الإجرامي، كما أن الفقر يولد العديد من المشكلات الحياتية المتعلقة بالصحبة والسكن والتعليم وتوازن الاسرة والتي تولد الإجرام، يمكن القول أن الفقر بوجهه المتعددة قد يشكل ظروفا مهيأة للانحراف، أو على الاقل فرصًا تسهل للسلوك الجانح احتمال حدوثه[٢٦].

ولا شك أن سوء الأحوال السكنية لهذه الأسر يشكل عائق أمام القيام بعملية التنشئة الاجتماعية للأفراد بشكل صحيح، حيث أن الازدحام في المساكن ورداءة التهوية وضعف مستوى المرافق الصحية تسبب اضرارًا للأفراد في عملية نموهم، فهي تحول دول تحقيق الراحة الكافة وتسبب الارهاق والتهجي، وقد ثبت أن هناك علاقة مباشرة بين سوء الاحوال السكنية وتعثر النمو بدليل أن نسبة التعرض للأمراض ونسبة الوفيات في الاحياء الشعبية المزدحمة تزيد عنها في الاحياء الراقية[١٤، ص٤٠].

ومن العوامل الاقتصادية المهمة المؤثرة في الإجرام هي البطالة فهي تؤدي إلى عدم وجود مال ووجود وقت فرغ، وبالتالي تؤدي إلى إرتكاب جريمة فالبطالة عامل مهم وخطير يؤثر في أمن المجتمع وسلامته في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وحتى السياسية' حيث كشفت الكثير من الدراسات أن الفقر والبطالة يعدان مصدرًا مؤثرًا إلى دفع المجرمين لارتكاب السلوك الاجرامي ومن آثارها النفسية هي الشعور بالإحباط والفضل، وفقدان احترام الذات، والتشكيك في القدرة الذاتية، ربما يكون السبب في ذلك لعدم قدرتهم على اشباع احتياجات الأسرة وسد رمق عيشهم[٢٧].

٣- جماعة رفقاء السوء: يرى علماء الإجرام أن رفقاء السوء تعد من أكثر الجماعات تأثيرًا في شخصية المجرم ومصدرًا أساسيًا في دفعه لممارسة السلوك الإجرامي، ولعل من أشهر الدراسات التي ركزت على تأثير جماعة الرفاق هي دراسة (وليم هوايت **William White**)عن المجتمع الإيطالي، فقد شددت على ممارسة جماعة الأصدقاء التأثير بعضهم ببعض من خلال تقليد بعضهم الصور السلوكية المنحرفة، كالسخرية من المارة أو التدخين أو تقليد الأفلام السينمائية أو القيام بالسرقة أو العبث بالممتلكات العامة وسيلة للتسلية أو الاعتداء على الأخرين[٢٨].

في حين يرى (بيرت **Burt**) بأن أشد الرفاق أثرا هم الأقران من نفس الجنس الذين لا يسكنون مع الحدث في البيت، بل يصاحبونه في غدوه ورواحه الى المدرسة[٢٩]، ففي دراسة أوضحت ان نسبة (٨٧%) من النزلاء لا يعرفون ماذا سيحدث لهم بعد ان يخرجون من السجن وانهم لا يعلمون كيف سيتعامل معهم المجتمع وهل يقبلهم من جديد، فالمجرم

المطلق سراحه قد لا يلقي ترحيباً في انتمائه للجماعات المحترمة للقانون، كما أن فرصته لم تكن فرصة يسير في الاتصال بتلك الجماعات التي تحترم القانون لعدة اسباب، وأن هذه المشاكل فأن لم يتم حلها بعضها ولا تزال تشكل خطرًا على المجرمين بعد الإفراج عنهم، ورغم أن المجرمين يخضعون لعقوبات من خلال برامج تأديبية وعلاجية، فأن هذا يشكل أيضًا عائق أمام المؤسسات الإصلاحية في تحقيق أهدافها بطرية سليمة وسريعة[٢٠].

**٤) مشكلات النزلاء بعد الإفراج عنهم: وتتمثل هذه المشكلات فيما يلي[٣١]:**

١- استمرار النظرة السلبية من قبل أحد أفراد الأسرة أو أحد الأصدقاء. بالإضافة إلى عدم الترحيب والتقبل بهم في مكان عملهم السابق، وصعوبة التجاوب معهم في الحصول على وظيفة في أماكن جديدة، فضلاً عن استمرار الأصدقاء والأقارب بالابتعاد عنهم وعدم التعامل معهم حتى على أقل مستوى.

٢- عدم إمكانية تغطية حاجاتهم إلى الإرشاد والتوجيه والدعم النفسي "تنفيذ مبدأ الرعاية اللاحقة " في مثل هذه المواقف فأن الأمر قد يؤدي إلى تعقد الظروف التي يعيش في ظلها المجرم المطلق سراحه مما يؤدي به أي العودة إلى الجريمة.

**ثانيًا: المشكلات ذات العلاقة بالمجتمع[١١، ص٤٤٥]:**

١) تتعلق هذه المشاكل بعدم توفير مكان ملاءمة للنزلاء بعد الأفراج عندهم، وتوضيحًا لهذه المشكلة وجدنا أن معظم المؤسسات الإصلاحية لا تسهم في توفير فرص عمل بعد خروجهم من السجن، ويترتب على ذلك حدوث معاناة النزلاء بعد الأفراد عنهم وتوترهم الامر يدفع بهم إلى ممارسة السلوك الإجرامي.

٢) مشكال تطبيق الخاطئ لنصوص القانون أو لعدم توفر الامكانات أو لعدم الأخذ بالروح الاجتماعية عند التطبيق كثيرًا ما تشكل عائق أمام عملية إصلاح المجرمين وتأهيلهم للحياة السالمة.

٣) مشكلة تقصير الأجهزة المعنية في تهيئة أفراد المجتمع للتعاون في تقبل المجرمين بعد خروجهم، حيث نجد كثيرًا ما يعوق هذه الخطوة في إصلاح وتأهيل المجرمين.

٤) عدم تهيئة أسر النزلاء وتأهيلها والأخذ بيدها وأعدادها أعداد مناسبًا كثيرًا ما يؤدي إلى عدم تكيف النزلاء بعد انقضاء مدة عقوبته.

**المبحث الثالث**

**الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات**

أولاً: الاستنتاجات

١. أظهر البحث أن المؤسسات الإصلاحية تعاني من ضعف تقديم البرامج التأهيلية للنزلاء، فضلاً عن عدم ملائمتها للواقع الحالة الاجتماعية للنزلاء. بالإضافة إلى افتقارها لعدة الاختصاص من مجالات مختلفة ومن بينها الأخصائيين الاجتماعين والنفسيين وأفراد الرعاية الصحية المتمثلة بالطب وغير ذلك.

٢. اظهر البحث أن جميع البرامج التأهيل والإصلاح ترتكز على هدف واحد ليس له ارتباط وثيق ببيئة النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية أو خارجها أي بيئة المجتمع. فضلاً عن ضعف وصغر حجم مكانها، الأمر الذي يؤثر سلباً في العملية الإصلاحية للنزلاء.

٣. بين البحث أن هناك مشاكل وأسباب خاصة بالنزلاء والمتمثل بأسرتهم، فضلاً عن الحالات المرضية النفسية والصحية التي يعاونون منها. إضافة لذلك إن دخول بعض النزلاء للمؤسسة الإصلاحية ناتج من خلال وجود عقدة نفسية تكونت لديهم من الصغر وأثناء مرحلة المراهقة.

٤. كشف البحث أن النزلاء في المؤسسات الإصلاحية يتعاملون على أنهم سجناء فقط لا كأفراد مؤهلين لتعديل سلوكياتهم وفق برامج التأهيل والإصلاح. ناهيك عن عدم إمكانية توفير برامج التأهيل اللاحقة من إرشاد نفسي وتقديم المساعدة لهم بعد الإفراج عنهم.

٥. كشف البحث أن هناك علاقة وثيقة بين البيئة الخارجية للنزلاء والسلوك الإجرامي، فقد أشارت هذه الدراسات أن السبب الرئيس في تفاقهم السلوك الإجرامي في الأحياء المتخلفة هو ضيق الموارد الاقتصادية والعوز المادي والبطالة ونقص فرص العمل وقلة الأجر.

٦. كشف البحث أن هناك مشكلات تتعلق بعدم توفير مكان مؤهل للنزلاء بعد الإفراج عنهم، فضلاً عن مشكلة تقصير الأجهزة المعنية في تهيئة أفراد المجتمع للتعاون في تقبل المجرمين بعد خروجهم، حيث نج كثيرًا ما يعوق هذه الخطوة في إصلاح وتأهيل المجرمين.

**ثانيًا: التوصيات**

١. على وزارة العدل أن تعمل على تشجيع النزلاء للالتحاق بالبرامج الإصلاحية تبعًا لقدرات كل نزيل، وكذلك تأهيل النزلاء بالخبرات المهنية والتعليمية.

٢. التنسيق بين المؤسسات الإصلاحية ووزارة العدل لأجل تخصيص مكان مستقل للباحث الاجتماعي لأجل دراسة حالة النزيل المراد دراسته.

٣. العمل على مساعدة أسر السجناء اقتصاديًا، لأن المشكلات الاقتصادية التي يعانوا منها سببًا لمشكلات نفسية وإجرامية متعددة.
٤. ضرورة قيام المؤسسات الإصلاحية بواجبها نحو رعاية النزلاء عقب الإفراج عنهم وعودتهم إلى المجتمع للأخذ بيدهم حتى يحصلوا على عمل ملائم والاندماج في المجتمع من جديد بروح معنوية سليمة.
٥. ضرورة حل مشكلة ازدحام السجون، وذلك ببناء مراكز إصلاحية جديدة ذات مواصفات عالمية، بحيث لا يزيد عدد النزلاء في الغرفة الواحدة عن أربعة نزلاء وفقًا لسياسات العزل والتصنيف.
٦. تفعيل دور الباحث الاجتماعي داخل المؤسسات الإصلاحية بحيث لا يقتصر دوره على الجانب الشكلي، كما يجب تعيين أكثر من باحث اجتماعي داخل المؤسسة الإصلاحية، لكي يتوافق مع الكثافة العددية للسجون.

**ثالثًا: المقترحات**

١. العمل على إجراء دراسة مماثلة لهذا الموضوع وعلاقته بالبرامج الإصلاحية في المؤسسة الإصلاحية.
٢. ضرورة تفعيل قانون الرعاية اللاحقة، لأنها عملية علاجية وإصلاحية هدفها الأول هو متابعة حالة النزلاء عقب الخروج من المؤسسات الإصلاحية.
٣. ضرورة إجراء دراسة عن المشكلات النفسية والاقتصادية لأسر النزلاء.

**الهوامش**

١. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٧١، ص١٧٢ .
٢. محمد سلامة محمد غباري: المدخل إلى علاج المشكلات الفردية، مكتبة الجامعة الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص٥٩.
٣. عبد الرحمن محمد العواد: المعوقات التي تحول دون تحديد الأسباب الفعلية لحوادث الحريق (دراسة مسحية على ضباط مديرية الدفاع المدني بمطقة الرياض)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياضة، ٢٠٠٦، ص٦.
٤. السيد رمضان: الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، تقديم د. ساميه محمد فهمي، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، ، ١٩٨٥، ص٢٧.
٥. مصطفى شريك: نظام السجون في الجزائر (نظرة على عملية التأهيل كما خبرها السجناء: دراسة ميدانية على بعض خرجي السجون)، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باجي مختار – عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع، الجزائر، ٢٠١١، ص٢٥.
٦. مشيل دينكن: معجم علم الاجتماع، ترجمة: أحسان محمد الحسن، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠، ص١١٧٨.

٧. علي سعد عمران، وحيدر حسين علي، المؤسسة الإصلاحية في عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) "دراسة قانونية"، مجلة رسالة الحقوق، العدد (١)، جامعة كربلاء، كلية القانون، ٢٠١٠، ص١٨٧.
٨. مناحى بن خنثل بن شرى: تقييم البرامج التأهيلية من وجهة نظر نزلاء سجن الملز (دراسة ميدانية)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد(٣٣)، العدد(٧٢)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٨، ص٤٠.
٩. نجاة محمد الصفحي: دور البرامج الإصلاحية في تأهيل الفتيات (دراسة حالة لمركز دار المستقبل للفتيات بحي الفيصلية بمدينة الرياض)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم علم الاجتماع، الرياض، ٢٠١٥، ص١٠.
١٠. عبد العزيز بن صقر الغامدي: التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨، ص(٦٩-٧٠).
١١. نبيل محمد صادق: التدريب المهني داخل المؤسسات الاصلاحية كمدخل للحد من الجريمة، مجلة الفكري الشرطي، المجلد(٦)، العدد(٣٩، السودان، ١٩٩٧، ص٤٤٤.
١٢. خوري عمر: العقوبات السالبة للحرية وظاهرة اكتظاظ المؤسسات العقابية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد(٤٥)، العدد(٢)، الجزائر، (دون تاريخ نشر)، ص٥٨٢.
١٣. سعاد بن عبيد وأمينة النوي: دور التأهيل المهني في تعديل مفهوم الذات لدى نزلاء المؤسسات العقابية، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد(٢)، العدد(١)، ٢٠١٧، ص(٥٠-٥١).
١٤. محسن فالح الدوسري: مشكلات أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية وطرق تعاملها معها (دراسة تطبيقية على إصلاحية الحائر بمدينة الرياض)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، ٢٠٠٧، ص(٣٦-٣٧).
١٥. عبد الحميد الشاذلي: الصحة النفسية وسيكولوجية الشخصية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص٦٥.
١٦. رمسيس بنهام: علم الأجرام، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص٣٢.
١٧. أنوار مجيد هادي: أسباب الطلاق العاطفي لدى الأسر العراقية وفق بعض المتغيرات، مجلة الأستاذ، العدد(٢٠١)، العراق، ٢٠١٢، ص(٤٤١-٤٤٢).
١٨. يوسف مصطفى القاضي وآخرين: الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي، دار المريخ المملكة العربية السعودية، الرياض،١٩٨١، ص٤٧٧.
١٩. العلواني، عمار سليم عبد الحمزه: المشكلات التي تواجه المؤسسات الإصلاحية، محاضرة منشورة بتاريخ ١٨/٢/ ٢٠١٦، على موقع شبكة جامعة بابل كلية الآداب: http://art.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=8&lcid=٤٨٧٨٩
٢٠. هديل العتوم: مشكلات السجناء داخل السجن، مقال منشور بتاريخ ١٤/ مارس/ ٢٠٢٠، في الموقع العربي الالكتروني: https://e3arabi.com
٢١. رضا العطار: سيكولوجية البغاء الموسعة النفسية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٤٤.
٢٢. ربيع حسن: مبادئ الأجرام والعقاب، كلية الشرطة، دبي، ١٩٩٠، ص٢٥٦.

٢٣.جمال سند السويدي: وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية (من القبيلة إلى الفيس بوك) ط٤، (بلا مكان ودار الطبع)، ٢٠١٤، ص٣٥٤.

٢٤.محمد أحمد خليفة: أصول علم الاجتماع، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥، ص(١٣٢-١٣٣).

٢٥.فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص١٦٥.

٢٦.فيصل محمد عليوي التميمي: معايير الانحراف لدى الشباب وأسبابه الاجتماعية، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد الاول، العدد(١٦)، ٢٠١٣م، ص٥٨٣.

٢٧.نسرين عبد الحميد نبيه: الأجرام الجنسي، دكتوراه وباحثه اجتماعية، دار الجامعة الجديد الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص٢٩.

٢٨.صلاح عبد المتعال: التغير الاجتماعي والجريمة في البلاد العربية، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٠، ص٣٩.

٢٩.محمد بن الحداد: إجرام الصغار ومحاكم الاحداث، مجلة البحث العلمي، العدد(٦)، السنة الثانية، المغرب، ١٩٦٥م، ص١٠٩.

٣٠.عبد الله عبد الغني غانم: مجتمع السجن، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٥، ص٣١٣ .

## المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب العربية والمترجمة


١. جمال سند السويدي: وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية (من القبيلة إلى الفيس بوك) ط٤، (بلا مكان ودار الطبع)، ٢٠١٤.

٢. ربيع حسن: مبادئ الأجرام والعقاب، كلية الشرطة، دبي، ١٩٩٠.

٣. رضا العطار: سيكولوجية البغاء الموسعة النفسية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م.

٤. رمسيس بنهام: علم الأجرام، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨.

٥. السيد رمضان: الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، تقديم د. ساميه محمد فهمي، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، ، ١٩٨٥.

٦. صلاح عبد المتعال: التغير الاجتماعي والجريمة في البلاد العربية، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٠.

٧. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٧١.

٨. عبد الحميد الشاذلي: الصحة النفسية وسيكولوجية الشخصية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.

٩. عبد العزيز بن صقر الغامدي: التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨.

١٠.عبد الله عبد الغني غانم: مجتمع السجن، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٥.

١١.فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

١٢.محمد أحمد خليفة: أصول علم الاجتماع، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥.

١٣.محمد سلامة محمد غباري: المدخل إلى علاج المشكلات الفردية، مكتبة الجامعة الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٢.

١٤.مشيل دينكن: معجم علم الاجتماع، ترجمة: أحسان محمد الحسن، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠.

١٥.نسرين عبد الحميد نبيه: الأجرام الجنسي، دكتوراه وباحثه اجتماعية، دار الجامعة الجديد الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.

١٦.يوسف مصطفى القاضي وآخرين: الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي، دار المريخ المملكة العربية السعودية، الرياض،١٩٨١.

**ثانيًا: المجلات والدوريات**

١٧.أنوار مجيد هادي: أسباب الطلاق العاطفي لدى الأسر العراقية وفق بعض المتغيرات، مجلة الأستاذ، العدد(٢٠١)، العراق، ٢٠١٢.

١٨.خوري عمر: العقوبات السالبة للحرية وظاهرة اكتظاظ المؤسسات العقابية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد(٤٥)، العدد(٢)، الجزائر، (دون تاريخ نشر).

١٩.سعاد بن عبيد وأمينة النوي: دور التأهيل المهني في تعديل مفهوم الذات لدى نزلاء المؤسسات العقابية، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد(٢)، العدد(١)، ٢٠١٧.

٢٠.علي سعد عمران، وحيدر حسين علي، المؤسسة الإصلاحية في عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) "دراسة قانونية"، مجلة رسالة الحقوق، العدد (١)، جامعة كربلاء، كلية القانون، ٢٠١٠..

٢١.فيصل محمد عليوي التميمي: معايير الانحراف لدى الشباب وأسبابه الاجتماعية، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد الاول، العدد(١٦)، ٢٠١٣م.

٢٢.محمد بن الحداد: إجرام الصغار ومحاكم الاحداث، مجلة البحث العلمي، العدد(٦)، السنة الثانية، المغرب، ١٩٦٥م.

٢٣.مناحى بن خنثل بن شرى: تقييم البرامج التأهيلية من وجهة نظر نزلاء سجن الملز (دراسة ميدانية)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد(٣٣)، العدد(٧٢)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٨.

٢٤.نبيل محمد صادق: التدريب المهني داخل المؤسسات الاصلاحية كمدخل للحد من الجريمة، مجلة الفكري الشرطي، المجلد(٦)، العدد(٣٩، السودان، ١٩٩٧.

٢٥.ثالثًا: الرسائل والأطاريح

٢٦.عبد الرحمن محمد العواد: المعوقات التي تحول دون تحديد الأسباب الفعلية لحوادث الحريق (دراسة مسحية على ضباط مديرية الدفاع المدني بمطقة الرياض)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياضة، ٢٠٠٦.

٢٧.محسن فالح الدوسري: مشكلات أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية وطرق تعاملها معها (دراسة تطبيقية على إصلاحية الحائر بمدينة الرياض)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، ٢٠٠٧.

٢٨.مصطفى شريك: نظام السجون في الجزائر (نظرة على عملية التأهيل كما خبرها السجناء: دراسة ميدانية على بعض خرجي السجون)، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باجي مختار– عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع، الجزائر، ٢٠١١.

٢٩.نجاة محمد الصفحي: دور البرامج الإصلاحية في تأهيل الفتيات (دراسة حالة لمركز دار المستقبل للفتيات بحي الفيصلية بمدينة الرياض)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم علم الاجتماع، الرياض، ٢٠١٥.

رابعًا: مصادر الأنترنت

١. عمار سليم عبد حمزة العلواني: المشكلات التي تواجه المؤسسات الإصلاحية، محاضرة منشورة بتاريخ ٢/١٨/ ٢٠١٦، على موقع شبكة جامعة بابل كلية الآداب: http://art.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=8&lcid=٤٨٧٨٩

٢. هديل العتوم: مشكلات السجناء داخل السجن، مقال منشور بتاريخ ١٤/ مارس/ ٢٠٢٠، في الموقع العربي الالكتروني: https://e3arabi.com